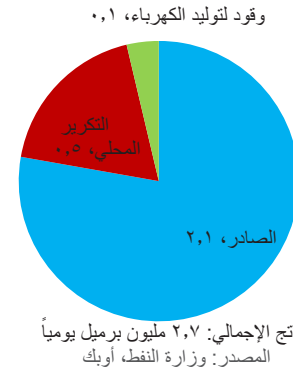


صفحة وقائع حول النفط والغاز

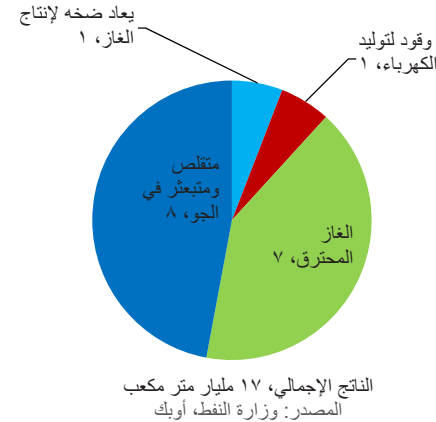
العراق - حقول النفط والغاز الرئيسية



إنتاج النفط في ٢٠١٠ (مليون برميل يومياً)



إنتاج الغاز في ٢٠١٠ (مليار متر مكعب)



وضع النفط والغاز

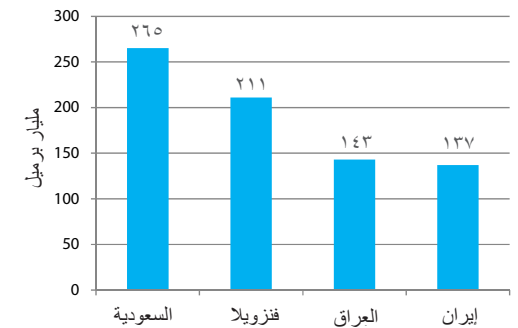
يسيطر قطاع النفط على الاقتصاد العراقي حيث يساهم بما مقداره ٦٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي وبما مقداره ٩٩٪ من الصادرات وأكثر من ٩٠٪ من دخل الحكومة. وكلما زادت معدلات إنتاج وتصدير النفط زادت سيطرته على الاقتصاد، وبالتالي زادت عائدات الحكومة منه.

يملك العراق ١٤٣ مليار برميل من احتياطات النفط المؤكدة كما تم تحديد ٢٠٠ مليار برميل غيرهم من الممكن استخراجهم. وبناءً على خطط تطوير النفط الحالية، سيصدر العراق قوى النفط العظمى القادرة على التأثير على الأسواق العالمية. ثلثي احتياطات النفط والغاز موجودة في الجنوب و الثلث الآخر في الشمال.

ينتج العراق ٢,٦ مليون برميل من النفط الخام يومياً:

- يتم تصدير ٢ مليون برميل في اليوم
- يتم تكرير ٤٠٠ ألف برميل محلياً
- يتم استخدام ٧٠ ألف برميل كوقود لتوليد الكهرباء
- كما يستورد العراق ١٥٠-٢٠٠ ألف برميل يومياً من الوقود المكرر والمستخدم في توليد الكهرباء والنقل البري

احتياطات النفط المؤكدة حسب البلد



التعاقد على النفط والغاز

في السنوات الماضية، تعاقدت الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان مع شركات نفطية دولية لتطوير الموارد الهيدروكربونية، ولكن الحكومتين تستخدمان طرقاً مختلفة في التعاقد على النفط والغاز.

إذ وقعت الحكومة الفدرالية على عقود خدمات فنية مع شركات نفطية دولية تبلغ نسبة مشاركة الحكومة فيها ٢٥٪، وقامت حكومة إقليم كردستان بالتوقيع على اتفاقيات للإنتاج المشترك مع شركات النفط التي تبلغ نسبة مشاركة الحكومة فيها ٢٠٪. وكما هو الحال في عقود الخدمات

- وإذا بقي سعر برميل النفط ١٠٠ دولار أمريكي، فإن عائدات الحكومة لعام ٢٠١١ والتي تقدر بحوالي ٧٥-٨٠ مليار دولار أمريكي ستتضاعف لتصل إلى حوالي ١٥٠-١٦٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٦؛

يبلغ معدل الاحتياطي الموثوق من الغاز حوالي ٣,١٠٠ متر مكعب قياسي أي ما يعادل حوالي ١٥ مليار برميل نفط، ولكن ما زال احتياطي الغاز هذا غير مستخدماً بالشكل اللازم.

من المتوقع أن يرتفع مستوى إنتاج النفط إلى ما يقارب ٤ إلى ٥ مليون برميل في اليوم بحلول ٢٠١٦-٢٠١٧.

- إذا استمر إنتاج النفط على هذا النحو، فإن احتياطات النفط المؤكدة سنكفي لمدة ٧٠ - ٩٠ عاماً

احتياجات الغاز غير المستخدمة بالشكل اللازم

تستخدم نسبة صغيرة من الغاز المنتج بفعالية، إذ ينتج العراق ١٦-١٧ مليار م^٣ قياسي من الغاز الطبيعي في السنة، يتم تسويق مليار م^٣ محلياً ويعاد ضخ مليار م^٣ في الخزانات لدعم إنتاج النفط، أما ما تبقى فإما يحترق أو يتبعثر في الجو.^{١٠}

سيصبح الغاز الوقود السائد في صناعة الكهرباء في العراق، من أحد الأسباب أن العراق عاجز عن تكرير كمية كافية من النفط لتلبية حاجاته من الكهرباء. إذ يتم تزويد الأسرة العراقية بما يعادل ٨ ساعات يومياً فقط من الكهرباء من خلال الشبكة العامة^{١١} وبشكل استخدام مولدات الكهرباء الخاصة عبئاً على مصروفات الأسرة ويزيد تكاليف المشاريع الصغيرة. ويعد الغاز خياراً جيداً لإنتاج الكهرباء لأنه أرخص من غيره كما أنه صديق للبيئة، بالإضافة إلى أنه يمكن تصدير الغاز مستقبلاً.

الهوامش

١. تقرير صندوق النقد الدولي رقم ٧٥١١١ (أذار ٢٠١١)
٢. مسح الولايات المتحدة الأمريكية الجيولوجي
٣. من المفترض أن يرتفع لـ ٣ مليون برميل يومياً في نهاية العام الحالي
٤. يدير حقول كركوك التي تنتج حالياً حوالي ٠.٥ مليون برميل يومياً شركة نفط الشمال ولا يتعدها أي من شركات النفط الدولية. أما شركة UNOOC فهي متعاقدة حول حقل أدهب الذي بدأ لتوه بإنتاج النفط حوالي ١١٥ مليار قدم مكعب
٥. يلتزم البنك المركزي في العراق بسعر صرف محدد وهو ١١٧٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي، ولكن هناك مؤشرات بأن قيمة سعر الصرف مستمرة في الارتفاع لاستمرار التضخم الداخلي كما تبين الأسواق غير الرسمية أن سعر الصرف هو ١٠٠٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي
٦. البنك الدولي الجهاز المركزي للإحصاء هيئة إحصاء إقليم كردستان، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق ٢٠٠٧
٧. برنامج الأغذية العالمي الجهاز المركزي للإحصاء هيئة إحصاء إقليم كردستان، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ٢٠٠٧
٨. تم التوقيع في منتصف عام ٢٠١١ على اتفاقية لإنشاء مصفاة بترول لإنتاج ١٤٠ ألف برميل يومياً في كربلاء مع ائتلاف شركات أوروبي
٩. بيانات ٢٠٠٩ من نشرة أوبك الإحصائية. كما يجب التنويه على أن الغاز المحترق يطلق غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو في حين يعد غاز الميثان الناتج (غاز طبيعي) أسوأ ببطبعته أقوى غازات ظاهرة الاحتباس الحراري.
١٠. البنك الدولي الجهاز المركزي للإحصاء هيئة إحصاء إقليم كردستان، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق ٢٠٠٧

كما أن حجم عائدات النفط يخفف من قيود الإنفاق الحكومي مما يجعل القطاع الخاص عاجز عن المنافسة، فمثلاً تستطيع الحكومة أن تقدم رواتب وأجور أعلى من القطاع الخاص مما يجعل الرغبة في العمل في القطاع الخاص أقل من تلك في القطاع العام. ويزيد معدل دخل الأسرة التي يعمل أحد أفرادها في القطاع العام بمقدار ١٤٪ عن الأسرة التي لا يعمل أي من أفرادها في القطاع العام.^٨

وإن عائدات النفط الهائلة تجعل الحكومة عاجزة عن إنفاقها بحكمة على الاستثمارات المتعلقة بالحاجات والخدمات ذات الأولوية.

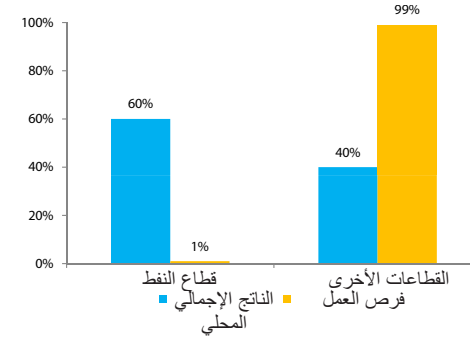
التخفيف من تأثير النفط

يمكن تحويل جزء من العائدات إلى القطاع الخاص كرسيد داعم لرأس المال على المدى الطويل. إذ ينبغي تشجيع الاستثمارات التصنيع لضمان إنتاجية عالية ولتوفير فرص عمل عالية الأجر، بالإضافة إلى تشجيع نمو النشاطات الأخرى كالخدمات العالية الجودة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما وستزداد احتمالية نمو القطاع الخاص عند إعادة تشكيل المشاريع الحكومية لتصبح الملكية مستقلة عن الإدارة التنفيذية مما سيخفف من التدخل الحكومي في الاقتصاد ويسهل المنافسة أمام القطاع الخاص. كما أن قدرة العراق على تكرير النفط ستوسع لتخلق فرص عمل جديدة.^٩

ولا يمكن اعتبار عائدات النفط على أنها مجرد مصدر دخل عادي، إذ تتحقق من خلال استغلال موارد طبيعية قابلة للنفاد يجب الحفاظ على جزء منها للأجيال القادمة، ويجب موازنة إنفاق هذه الإيرادات المتقلبة بشدة، إذ يمكن تخصيص حصة من الإيرادات لتوزع مباشرة على السكان إن كان بالإمكان إدارة نظام كهذا جيداً للسيطرة على السلبات الأخرى كالتضخم.

نسبة الناتج الإجمالي المحلي وفرص العمل التي يوفرها قطاع النفط



المصدر: تقديرات العاملين المستمدة من صندوق النقد الدولي وحكومة العراق

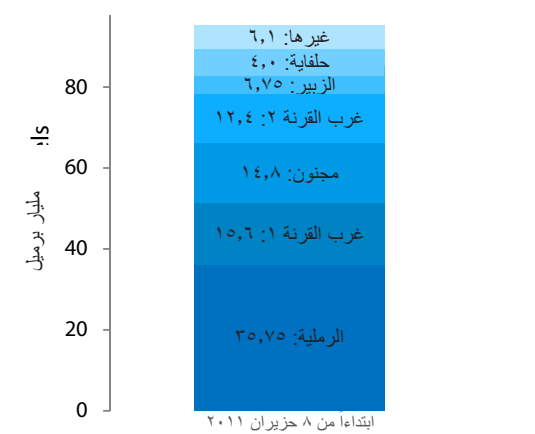
تأثير النفط على الاقتصاد والحكم الرشيد

يثبت حجم عائدات النفط من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، إذ أدت عائدات تصدير النفط إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي من شأنه أن يعيق عملية التصدير في القطاعات الأخرى التي لا علاقة لها بالنفط وزيادة تنافس الواردات ورفع التكاليف في القطاعات غير المتداولة.

لذا فإن انتشار المزيد من القطاعات غير النفطية التي تشغل عمالة كثيفة ما زال محدوداً ويحد من قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص عمل تقلل من مستويات الفقر. وإن هذه المشكلة المعروفة بـ «المرض الهولندي» ستزداد مستقبلاً عندما تبدأ صادرات قطاع النفط بالتوسع بشكل أسرع مما هو الحال في القطاعات غير النفطية. ويعيش ٢٣٪ من العراقيين تحت خط الفقر حيث يبلغ مصروف الفرد ٢,٢ دولار أمريكي في اليوم، لذا فإن هناك حاجة لمزيد من فرص العمل للتخفيف من حدة الفقر.^٧

ويتم تحويل العائدات الهائلة من صادرات النفط إلى حكومة العراق إذ تشكل ٩٠٪ من العائدات الحكومية، لذا فإن الحكومة لا تعتمد كثيراً على عائداتها من الضرائب، مما يخفف من مساهمة العامة في العراق.

الاحتياجات الأولية لحقول النفط في الجنوب والوسط التي تم التعاقد حولها مع شركات النفط الدولية



ابتداءً من ٨ حزيران ٢٠١١

الفنية في الحكومة الفدرالية، فإن هذه الاتفاقيات تعطي الشركات النفطية الدولية المنتجة للنفط الحق بنصيب منه، ولكن مدى دستورية هذا الحق هو موضع خلاف في الوقت الراهن. كما أن عقود الخدمات الفنية قد تتعرض للمساءلة إذ لم يوافق البرلمان عليها بعد، كما أن غموض البنود الدستورية المتعلقة بالنفط والخلافات الفدرالية الإقليمية حول ترجمة هذه البنود قد منع العراق من إصدار التشريعات المطلوبة.

فدربالاً، انتهت ٣ جولات من عطاءات النفط والغاز بنجاح، ومن المفترض أن هناك جولة رابعة مطلع عام ٢٠١٢. وتتضمن شركات النفط الدولية التي حازت على عقود كبرى لإنتاج النفط ائتلافات ترأسها بريتش بتروليوم BP وشل Shell وإيني ENI وإكسون موبيل ExxonMobil ولوك أويل Lukoil وشركة الصين الوطنية للنفط البحري CNOOC. كما يوجد في إقليم كردستان، إضافة إلى حقل إنتاج النفط الموجودين حالياً، حوالي ٤٠ شركة تنقيب أجنبية بما في ذلك تاليسمان للطاقة Talisman وهيس Hess وكنوك KNOC وماراتون أول ماراثون Marathon وميرفي أول Oil Murphy.